دور الغرف الصناعية والتجارية والزراعية العربية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

د.عادل عيسى الوزني

جامعة كربلاء

المقدمة:

يحظى موضوع جذب الاستثمار الأجنبي أهمية كبيرة على المستوى العالمي, نظرا للدور الذي يمكن أن تلعبه هذه التدفقات المالية في زيادة التراكم الرأسمالي, ومن ثم تحفيز النمو الاقتصادي لتتسارع عجلة النمو المستهدف بشقيه الاقتصادي والاجتماعي وتحتل هذه الاستثمارات أهمية خاصة على المستوى العربي, وذلك من منطلق مساهمة هذه الاستثمارات جنبا إلى جنب مع الاستثمارات المحلية للدول العربية في تنفيذ برامجها التنموية, و بالسرعة التي تحقق لها قدرا مناسبا من التوازن مع مستويات نمو الاقتصاديات العالمية بما يؤهلها للانخراط في المنظومة الاقتصادية العالمية.وبرغم هذه الأهمية التي يحتلها موضوع جذب الاستثمارات الأجنبية على المستوى العربي إلا أن الواقع يشير إلى حاجة الدول العربية لتعزيز مقدرتها التنافسية على استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية و إعادة النظر في جوانب مقومات مناخاتها الاستثمارية وإعطاء دور اكبر للغرف العربية واتحاداتها التي تمثل احد الجوانب الهامة في منظومة البيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمار وذلك باعتبارها أجهزة مؤسسية ذات نشاطات تعني بتنمية وتطوير قطاعات الأعمال و الاقتصاديات العربية الأمر الذي يتوقع معه أن تلعب هذه الأجهزة دورا أكثر فاعلية في تحسين بيئة الاستثمار في الدول العربية .

- فرضية البحث

إن التحول الاقتصادي الذي تشهده الدول العربية في اقتصاد السوق نحو الخصخصة يفترض توسيع دور الغرف التجارية و الصناعية و الزراعية العربية في جذب الاستثمارات الأجنبية.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى:

1- التعرف على الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته الاقتصادية .

2- إبراز الدور الذي ينبغي أن تلعبه الغرف العربية واتحاداتها لجذب الاستثمارات الأجنبية خصوصا وان هذا الدور يزداد خطورة وأهمية في ظل المتغيرات .

-هيكلية البحث:

لتحقيق الأهداف أعلاه تتناول هذه الدراسة بالبحث والتحليل المحاور التالية:-

- مضامين الاستثمار الأجنبي.
- الاتجاهات الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر.
- مناخ الاستثمار الدولي.
- تأثير مناخ الاستثمار في الدول العربية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- الغرف التجارية و الصناعية والزراعية العربية ,نشأتها,طبيعة نشاطاتها, أهدافها.
- دور الغرف العربية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فظلا عن ذلك احتوى البحث على المقدمة واستنتاجات وتوصيات.

أولا: مضامين الاستثمار الأجنبي:

1- مفهوم الاستثمار الأجنبي:

تهتم نظرية الاستثمار الأجنبي بحركة عوامل الإنتاج عبر الدول بما فيها العمل ورأس المال والتكنولوجيا.

ويعرف الاستثمار الأجنبي بأنه الاستثمار الناشئ عبر الحدود أو نتيجة لانتقال رؤوس الأموال الاستثمارية, وشتى الموارد الاقتصادية بين البلدان المختلفة بهدف جني الأرباح (1) . أو انه "كل استخدام يجري في الخارج لموارد مالية يملكها بلد ما(2) .

والاستثمار الأجنبي إما يكون استثمار عام ,وهو الاستثمار الذي تقوم به الحكومات الأجنبية أو المؤسسات والهيئات التابعة لها أو المؤسسات الدولية والإقليمية(3) , أو يكون استثمار خاص وهو الاستثمار الذي يقوم به فرد أو شركة أو هيئة خاصة ذات جنسية أجنبية(4) وإما يكون استثمار أجنبي مباشر أو استثمار أجنبي غير مباشر , إذ يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر إنشاء مشاريع جديدة أو توسيع مشاريع قائمة سواء كانت مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أو امتلاكه لأسهم إحدى الشركات , ويرافق الاستثمار المذكور كما في بعض الاقتصاديات انتقال التكنولوجيا و الموارد والمهارات والقيام بعمليات إنتاجية متكاملة في البلد المضيف(5) وفي كثير من الأحيان يحدد الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس نسبة مساهمة المستثمر الأجنبي في المشروع, حتى لو كانت نسبة المساهمة غير متاحة فان وجود هيئة أجنبية تملك صلاحيات في إدارة المشروع وتزويده بالتكنولوجيا والموارد الأولية وقادرة بنفس الوقت على تزويده بالتمويل وإقامة علاقة وثيقة مع المشاريع الوطنية في البلد المضيف يمكن اعتباره على انه استثمار أجنبي مباشر (6) .

إما الاستثمار الأجنبي غير المباشر فهو الاستثمار بالأوراق المالية كالأسهم والسندات بهدف تحقيق معدل عائد معين دون اكتساب الحق في إدارة المشروع والرقابة عليه, ويتم الاستثمار المالي عن طريق الأفراد والشركات والحكومات وتشمل الاستثمارات غير المباشرة أيضا ما يلي(7) .

ا - الاستثمار في أموال الرواتب والتأمينات.

ب- الاستثمار في أموال شركات التأمين.

ج-الاستثمار في أموال ونشاطات جمعيات الإسكان التعاوني.

د- الاستثمار في ودائع البنوك.

و - الاستثمار في أذون الخزانة الحكومية.

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر بديلا لنمو المشروع على المستوى الوطني من خلال القيام بعمليات استثمارية في عدد من البلدان الأجنبية متخطيا القيود الحكومية كالرسوم والرقابة على الصرف الأجنبي للنفاذ إلى الأسواق الدولية وفي بعض الأحيان تعد التراخيص بديلا من الاستثمار الأجنبي المباشر إذ تقوم الشركات الأجنبية بمنح التراخيص للشركات الوطنية لإنتاج سلع من أسواق دول أخرى, ومنح التراخيص بهذه الصورة هو مفيد للشركات

الأجنبية المانحة لأنه يستلزم كمية قليلة من الاستثمار ويعد بنفس الوقت فرصة للشركات الأجنبية للنفاذ إلى الأسواق الأجنبية إذ يساهم في تخفيض المخاطر السياسية والمالية التي قد ترتفع في ظل قيام المستثمرين الأجانب بتنفيذ هذه العمليات بصورة مباشرة.

وبدلا من الاعتماد على التمويل المصرفي هناك نصائح للبلدان النامية بضرورة زيادة اعتمادها على التمويل الذي لا يخلق الدين, وهذا ينطبق على الاستثمار بالمحفظة وتدفق الاستثمارات الأجنبية , ففي الوقت الذي ينطوي على الديون المصرفية مصاريف فائدة ثابتة بالعملة الأجنبية فأن الاستثمار الأجنبي المباشر وغير مباشر لا ينطويان عليهما مثل هذه الأعباء ويتضمن الاستثمار الأجنبي امتلاك الأجانب المصانع وموجودات أخرى من الصعوبة نقلها مما يجعلها أكثر استقرارا من أشكال التدفقات الأخرى لأن من الصعوبة إيجاد مشتري للموجودات الثابتة على المدى القصير وبالتالي لا ينجم عنه نفس التدفقات المصاحبة للمحفظة المالية ذلك عندما تسود حالات من عدم الاستقرار على الصعيد الاقتصادي الكلي.

2- سمات الاستثمار الأجنبي:

هناك سمات و مميزات يمتاز بها الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر أهمها:(8)

أ- يتحمل المستثمر الأجنبي المخاطر التجارية وغير التجارية التي تواجه استثماراته ولكن تقل تلك المخاطر الشاملة التي تواجه البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر ومن ثم يستطيع تحمل تدفقات مالية اكبر ومستوى أعلى من الاستثمار الأجنبي .

ب- إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تقلل احتمالات حدوث الأزمات المالية والعجز عن تسديد الديون وذلك بالمقارنة مع تدفقات الديون قصيرة الأجل .

ج- يقترن الاستثمار الأجنبي مع التكنولوجيا والإدارة مما يؤدي إلى تحقيق فوائد للبلد المضيف ويرفع معدلات العائد على المشروع و لكن التمويل بالأسهم قد يحمل البلد المضيف تكاليف أكبر.

د- قد تصبح ظروف ميزان المدفوعات أكثر تعقيدا في حالة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتمويل الاستثمارات الإنتاجية التي تتطلب استيراد كميات كبيرة من السلع الرأسمالية والوسيطة ، لكن هذا النوع من الاستثمار يثير القلق لأنه يعكس الاستثماري الإنتاجي الذي يزيد الطاقة الإنتاجية على خلاف العجوزات المصاحبة للواردات من السلع

الاستهلاكية , ففي الوقت الذي يمكن تحقيق توازن بين الصادرات والمستوردات عن الطريق خلق صادرات جديدة وإعادة تصدير السلع التي تم إنتاجها محليا, فان ذلك لا يتحقق على صعيد الواقع العملي مما يؤدي إلى نقصان في الاحتياطات الأجنبية المباشر يعتمد على نسبة العوائد ونسبة المستوردات والصادرات المحفزة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

هـ- إن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر بصورة مؤقتة على سعر الصرف الحقيقي وذلك لان تدفقات الاستثمار المذكور تخلق في البلدان المضيفة زيادة في الطلب على مستلزمات الإنتاج الوطني كالعمالة والمواد الأولية , مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها ويترتب على ذلك ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي في البلد المضيف , وبنفس الوقت مادام الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد من مخزون رأس المال المحلي وتحسين الإنتاجية الحدية للعمالة فهذا يعني ضمنا ارتفاع سعر الصرف الحقيقي.

ثانيا:-الاتجاهات الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر .

نمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي بشكل سريع خلال السنوات الثلاثة الأخيرة , إذ بلغت عام 2005 نحو (619) مليار دولار أمريكي محققة قفزة ملحوظة بنسبة 75% عن مستواها لعلم 2004 والذي قدر بنحو 695 مليار دولار , ليتجاوز حاجز التريليون دولار خلال عام 2006 والبالغ 1231 مليار دولار أمريكي بنسبة 74% عن عام 2005(9) , متأثرة ايجابيا بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي العالمي وتزايد صفقات الاندماج والتملك المتضمنة العمليات الضخمة ومتوسطة الحجم التي تتم عبر الحدود , مع تزايد قدرة هذه الشركات على حسن الاختيار والتدقيق والتسعير المناسب وتسديد القروض الضخمة للشركات و الاستمرار في تحسين المناخ الاستثماري والاهتمام بجهود الترويج للاستثمار على المستوى العالمي مع تزويد الاهتمام بتبسيط الإجراءات المتعلقة بالتراخيص والمعاملات لدى الدول المضيفة للاستثمار.وقد وزعت هذه التدفقات على المجموعات الاقتصادية إذ تصدرت الدول المتقدمة هذه المجموعات من بين نسبتها من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وكما هي مبينة بالجدول رقم(ا) :

جدول رقم (1) :حصة المجموعات الاقتصادية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا للأعوام 2005 -2006 ومعدلات نموها

المجموعة الاقتصادية	مقدار التدفقات عام 2005 (مليون دولار)	النسبة من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر	مقدار التدفقات عام 2006 (مليون دولار)	النسبة من إجمالي تدفقات لاستثمار الأجنبي المباشر	معدلات النمو
البلدان المتقدمة	312.542	%59	801	%65	%48
البلدان النامية	334.285	%37	368	%30	%10
الاقتصاديات المتحولة وجمهوريات الكومنوث المستقلة	39.679	%4	62	%5	%58
العالم	916.277		1231		

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية, الاونكتاد, تقرير الاستثمار العالمي. 2007.

كما تصدرت الاقتصاديات المتحولة وجمهوريات الكومنولث المستقلة معدلات النمو اذ بلغت هذه المعدلات 58% . وقد تصدر الولايات المتحدة الأمريكية أول عشرة بلدان متلقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة بنحو177.3مليار دولار تلتها المملكة المتحدة بمبلغ 169.8مليار دولار التي تراجعت عن مركزها الأول عام 2005 وفق ما يظهره الجدول رقم(2) :

الجدول رقم(2) :أول عشرة بلدان متلقية للاستثمار الأجنبي المباشر للعامين 2005-2006

اسم البلد	حجم التدفقات مليار دولار	اسم البلد	حجم التدفقات مليار دولار
المملكة المتحدة	219.1	أمريكا	177.3
أمريكا	106.0	المملكة المتحدة	169.8
الصين	60.3	فرنسا	88.4
فرنسا	48.5	الصين	70.0
هونك كونك	39.7	هونك كونغ	411.4
هولندا	38.2	سنغافورة	31,9
كندا	26.8	ايطاليا	30,9
روسيا	26.1	روسيا	28,9
المكسيك	17.2	المكسيك	18,9
أيرلندا	16.0	تركيا	17,1

المصدر :المؤسسة العربية لضمان الاستثمار:مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005 .الكويت 2006. ص98.

ثالثا: المناخ الاستثماري الدولي:

1 – مفهوم مناخ الاستثمار :

يعرف مناخ الاستثمار بأنه (مجمل الأوضاع الاقتصادية والظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق راس المال وتوظيفه) (10) أو انه (مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمار بطريقة منتجة ,وخلق فرص العمل والتوسع) (11) .

ويقصد بمناخ الاستثمار مجمل الظروف والأوضاع السياسية والاجتماعية والقانونية والمؤسسية والإجرائية التي يمكن أن تؤثر على فرص إنجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو إقليم أو دولة معينة .

وتعد الظروف سالفة الذكر عناصر متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض ومعظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أو تداعيها أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة وتترجم محصلتها كعناصر جاذبة أو طاردة للاستثمار يختلف من دولة لأخرى , ولا شك أن درجة تأثير العوامل المذكورة سلفا تظهر بصورة جلية عند المقارنة بين دولة متقدمة وأخرى نامية .

2- مقومات المناخ الجاذب الاستثمار:-

هناك مجموعة من المقومات المتعارف عليها دوليا تسهم في توفير المناخ الجاذب للاستثمار ،إذ يعد وجودها في بلد ما مؤشرا على قدرة هذا البلد على توفير بيئة استثمارية مشجعة على الاستثمار سواء من قبل المستثمرين المحلين أو الأجانب بما يؤهل هذا البلد على زيادة حجم الاستثمارات في الاقتصاد الوطني, وتبرز الخبرة الدولية طرقا واعدة في المجالات الرئيسية لمناخ الاستثمار من خلال(12) :

أ- الاستقرار والأمن .

لا ينجم عن اندلاع الحروب أو أي أشكال أخرى من العنف الواسع الانتشار سوى القضاء على كافة أنواع الاستثمار المنتج تقريبا , بيد أن الشركات تحتاج أكثر من السلام للدفع بما لديها من طاقات وموارد في استثمار منتج .

ويعد توافر مستوى معقول من الاستقرار السياسي واستقرار الاقتصاد الكلي العتبة الضرورية للولوج إلى مناخ استثماري سليم . فالأجواء غير المستقرة أو غير الآمنة له آثارها التي تظهر على أوضح وجه في بيئة الاستثمار وذلك من خلال ما تؤثر به هذه

الأجواء على حقوق الملكية ,فأمن حقوق الملكية يربط الجهود بالمكاسب ويؤكد للشركات أنها ستجني ثمار استثماراتها , وكلما تمتعت هذه الحقوق بالحماية من جانب الحكومة أو الغير قويت الرابط بين الجهود والمكاسب وازداد الحافز للقيام بأعمال جديدة وزيادة الاستثمارات في أعمال قائمة بالفعل . ويتطلب تحسين أمن الملكية العمل على محاور رئيسية هي (13) :

- التأكد من حقوق ملكية الأراضي والممتلكات الأخرى .
- تسهيل تنفيذ القيود .
- إنهاء حالات نزع الملكية بدون تعويض .

ب- اللوائح التنظيمية والضرائب.

إن للأسلوب الذي تنتهجه الحكومات في تنظيم الشركات والمعاملات وفرض الضرائب عليها – داخل البلاد وعلى الحدود – دور بارز في تكوين مناخ الاستثمار فاللوائح التنظيمية السليمة تعالج إخفاقات الأسواق التي تعيق الاستثمار المنتج , كما أنها توفق ما بين مصالح الشركات والأهداف الاجتماعية الأشمل . بينما ينجم عن فرض الضرائب بشكل سليم عائدات تسهم في تمويل عمليات تقديم الخدمات العامة التي من شانها أن تحسن مناخ الاستثمار وتحقق الأهداف الاجتماعية الأخرى ,فالتحدي الذي تعمل كافة الحكومات على مواجهته هو كيف تستطيع أن تحقق هذه الأهداف من دون المماس بالفرص والحوافز المتاحة للشركات كي تستثمر بصورة منتجة وتتيح فرص العمل وتوسع نطاق أعمالها .

كما تنتهج بعض الحكومات في كثير من الأحيان طرق في وضع اللوائح التنظيمية التي تفشل في تحقيق الأهداف المرجوة منه وتضر بمناخ الاستثمار بفرضها تكاليف وتأخيرات لا ضرورة لها. إن مصدر المشاكل التنظيمية في بلدان العالم بهذا الشأن يمكن أن يأتي من:

- تعرض الأطر التنظيمية في جميع البلدان إلى سلوك نفعي من جانب الشركات والمسئولين وأصحاب المصالح الآخرين , وغالبا ما ينعكس هذا في صور قيود لا مبرر لها تفرض على المنافسة أو في صورة روتين وبيروقراطية .
- الكثير من الأطر التنظيمية في البلدان النامية منقولة عن بلدان أخرى بدون أدنى دراسة ودون اعتبار كاف للتباينات في الأوضاع المحلية وللتخلص من هذه المشاكل على

الحكومات اللجوء إلى حملة إصلاحات تهدف إلى تخفيض التكاليف من خلال إزالة العوائق غير المبررة وتبسيط الإجراءات واعتماد التسهيلات في متطلبات تسجيل الشركات , كذلك الحد من غموض اللوائح التنظيمية وما يرتبط بها من مخاطر عن طريق قمع التصرفات الفردية التي لا ضرورة لها والتوسع في التشاور, وتزيل الإصلاحات الناجحة العوائق غير المبررة من درجة المنافسة , وذلك بالتقليل من العوائق التي تتسبب فيها اللوائح التنظيمية والتي تمنع دخول الشركات إلى الأسواق وخروجها , وبمعالجة السلوكيات المناوئة للمنافسة التي تنتهجها الشركات .

فضلا عن ذلك فان على الحكومات تحسين نظام الضرائب المحلي إذ يشكو الجميع من الضرائب , والشركات العاملة في البلدان النامية ليست استثناء من ذلك , فمعدلات الضرائب من هذه البلدان مماثلة بصورة عامة للبلدان المتقدمة لكن مستوى انعدام الرسمية مرتفع مقترنا بإدارة سيئة وفساد وهو و ما يحد من جباية الإيرادات ويضع أعباء غير متكافئة على كاهل أصحاب الأعمال الملتزمين بدفع الضرائب ومن ثم يتسبب في تشويه المنافسة .

ج- التمويل والبنية الأساسية.

حين تؤدي الأسواق المالية وظيفتها على الوجه الصحيح فإنها تربط الشركات بالمقرضين والمستثمرين الراغبين في تمويل مشروعاتهم المشاركة في بعض المخاطر التي تكتنف الاستثمار بينما تربط البنية الأساسية الجيدة الشركات بعملائها وموردیها , على النقيض من هذا فان عدم كفاية التمويل والبنية الأساسية يخلق عوائق أمام الفرص ويرفع التكاليف التي ليتكبدها أصحاب مشروعات العمل الحر البالغة الصغر فحسب بل وأصحاب مؤسسات الأعمال متعددة الجنسيات , ويؤدي عدم الكفاية كذلك في إعاقة دخول الشركات إلى الأسواق إلى تقييد الانضباط في المنافسة التي تواجهها الشركات القائمة فيضعف من الحوافز التي تحثها على الابتكار وتحسين مستوى إنتاجيتها , ويمكن لعدم الكفاية أن تكون شديدة الوطأة في البلاد النامية.

أشارت إحصائية قامت بها لجنة استقصاءات البنك الدولي لمناخ الاستثمار أن نسبة الشركات التي أفادت عن وجود قيود كبيرة أو شديدة على أعمالها بخصوص الحصول على التمويل كانت بالشكل التالي , أمريكيا اللاتينية والبحر الكاريبي 34% من الشركات ,

الشرق الأوسط شمال إفريقيا 22% من الشركات, إفريقيا وجنوب الصحراء 68% من الشركات بينما كانت هذه النسبة في بلدان جنوب آسيا 49% وأوربا واسيا الوسطى 12% , في حين شكلت نسبة الشركات التي أفادت عن وجود قيود التمويل في شرق آسيا والمحيط الهادي 31% من الشركات العاملة في هذه المناطق أما نسبة الشركات التي أفادت عن وجود قيود كبيرة في البنية الأساسية فكانت على التوالي , أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 52% الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 52% و إفريقيا وجنوب الصحراء 48% جنوب آسيا 30% أوربا واسيا الوسطى 22% وشرق آسيا والمحيط الهادي 18% .(14)

ينبع التحدي الأساسي المتعلق بالتمويل من المشكلات المتعلقة بالمعلومات و غالبا ما يزيد تفاقمها افتقاد حقوق الملكية إلى الأمن ,كما أن التدخلات الحكومية غالبا ما تزيد الأمر سوءا, فالأسواق المالية عانت من الركود نتيجة لملكية الدولة , العوائق أمام المنافسة ,والائتمان الموجة أو المدعوم ,والإجراءات الأخرى, وعادة ما تكون الشركات الأصغر أو التي تفتقر إلى الصلاة الوثيقة أو العلاقات السياسية هي الأكثر تأثيرا بالمشاكل. وتتصدى الحكومات في الوقت الحاضر لهذه القضايا ,وتدرك الاتجاهات الجديدة في أن الأسواق المالية لا تعد فقط جزءا من المناخ الاستثمار للشركات بل يحدد شكلها مناخ الاستثمار الذي يواجه مقدمي الخدمات المالية , ومن هذا المنطلق تعمل الحكومات على التقليل من العوائق أمام المنافسة كما تعمل على تعزيز حقوق الدائنين والمساهمين , وإنشاء مكاتب تصنيف الأهلية الائتمانية وآليات أخرى لمعالجة مشاكل المعلومات وتحسين اللوائح التنظيمية الخاصة بالجهاز المصرفي.

أما فيما يتعلق بالبنية الأساسية فينبغ التحدي الأساسي من قوة السوق المصاحبة لوفورات الحجم , ولكن الاستجابات التي تركز على البنية الأساسية تتيحها المؤسسات الاحتكارية للقطاع التي تؤدي في الغالب إلى تفاقم الأمور . فالملكية العامة واللوائح التنظيمية غالبا ما كانت تستخدم في تحقيق أهداف لا علاقة لها بتقديم خدمات فعالة وكان ذلك يحدث عادة لمحاباة جماعات بعينها لا للمصالح العامة الأوسع نطاقا , مما يؤدي إلى خلق مصادر جديدة لعدم الكفاية والقصور وعادة ما تكون المجتمعات المحلية الفقيرة والشركات الأصغر حجما اكبر ضحية لمثل هذه الاتجاهات والأساليب . وكما هو الحال

بالنسبة للتمويل يكمن الحل في خلق مناخ استثماري أفضل لمقدمي خدمات البنية الأساسية فالمنافسة واللوائح التنظيمية المحسنة ومشاركة القطاع الخاص عوامل أحدث تحولا فعليا في قطاع الاتصالات , وتلعب دورا اكبر في تحسين إمدادات الكهرباء واستغلال الموانئ, وفيما يتعلق بالطرق تحقق العديد من البلدان نتائج أفضل من خلال التعاقد مع شركات محددة لتقديم هذه الخدمات وتحسين آليات التمويل. وتعمل الحكومات كذلك على تحسين إدارة الموارد العامة لتحقيق أقصى استفادة من الأموال المستثمرة عند القيام بتمويل خدمات البنية الأساسية أو دعمها ماليا.

د- العاملون وأسواق العمل.

إن قوة العمل المتمتعة بالمهارات ضرورية للشركات حتى تتمكن من اعتماد التكنولوجيا الجديدة الأكثر إنتاجية.أما تحسين مناخ الاستثمار فمن شأنه أن يزيد عوائد الاستثماري التعليم وتؤثر مساندة الحكومة للتعليم والتدريب في الآفاق المستقبلية للأفراد وفي قدرة الشركات على السعي إلى فرص جديدة (14)ويعد العديد من البلدان النامية عدم كفاية مهارات العاملين وتعليمهم عقبة كبيرة في طريق عملياتهم ,ومن الضروري أن تأخذ الحكومات زمام المبادرة في جعل التعليم أكثر شمولية وملائمة لاحتياجات الشركات من المهارات وتعزيز آليات ضمان الجودة لخلق مناخ استثماري سليم كما تضع العديد من البلدان إجراءات تدخلية في سوق العمل لفائدة كافة العاملين عبر وضع لوائح تنظم سوق العمل بقصد مساعدة العاملين ولكن تؤدي الأساليب غير المدروسة جيدا إلى تثبيط عمل الشركات على خلق المزيد من فرص العمل وتساهم في تضخم الاقتصاد غير الرسمي الذي يفتقر إلى الحماية القانونية . وفي هذه الحالة قد يستفيد بعض العاملين لكنه يسري على العاطلين عن العمل وذوي المهارات المحدودة ومن هم جزء من قوة العمل في الاقتصاد غير الرسمي , وينبغي أن توضع الإجراءات التدخلية المتعلقة بالسياسات بما يعكس هذه المجموعة الأوسع من الاهتمامات .

ومن اجل تسهيل مناخ الاستثمار تقوم البلدان بتخصيص قوة العمل لأفضل استخدام منتج ومساعدة العاملين على التأقلم مع حركة سوق العمل أما التقدم التكنولوجي الذي يقود إلى مستويات أعلى من الإنتاجية والنمو فيحسن شروط العمل ولكن يمكنه أيضا أن ينطوي على تغيرات أسرع في الشركات والصناعات , ففي الاقتصاديات الحديثة تولد كل عام

شركات عديدة وتموت شركات أخرى وهذا ينعكس على القوى العاملة إذ أن قلة الآليات المساعدة لتأقلم العاملين عند التغير يعيق حركة الأيدي العاملة .

رابعا:تأثير المناخ الاستثماري في البلدان العربية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

في ضوء أهمية الاستثمارات الأجنبية عالميا فأن أولى اهتمامات العمل الاقتصادي العربي يجب أن يتضمن عليه ليس فقط بسبب توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ برامجها التنموية ولكن لدور هذه الاستثمارات في نقل التكنولوجيا الحديثة واكتساب القطاعات الإنتاجية في هذه الدول للخبرات الفنية والإدارية والتسويقية العالمية,إلا أن واقع الحال يشير إلى انخفاض نصيب البلدان العربية من حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي, وكذلك مستوى البلدان النامية فوفق بيانات مناخ الاستثمار في الدول العربية 2006 بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية خلال عام 2005 (37.7) مليار دولار,مقابل(21.6) مليار دولار عام (2004) محققا زيادة نسبتها 76%. مما يشكل نسبة 401%من إجمالي التدفقات العالمية البالغة 916.3 مليار دولار وتشكل هذه التدفقات ما نسبته (11.3%) من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية البالغ (334.3) مليار دولار(15) .

وبرغم هذه النسبة المنخفضة لحصة الدول العربية من حجم التدفقات الواردة للعالم والدول النامية انه يعد تطورا ملحوظا بوصوله إلى المستويات غير مسبوقة ,و يعزى ذلك إلى الزيادة الملحوظة في التدفقات إلى بعض الدول العربية مثل الإمارات إذ زادت من (8.4) مليار دولار عام 2004 إلى (12) مليار دولار ومصر من (2.2) مليار دولار إلى (5.4) مليار دولار . والسعودية من (1.9) مليار دولار , والسودان من (1.5) مليار دولار إلى (2,3) مليار دولار .وقد تصدرت الإمارات العربية المتحدة و مصر البلدان العربية في حجم التدفقات الواردة , فقد شكلت التدفقات الواردة لهاتين الدولتين ما نسبته 46% في إجمالي التدفقات الواردة عام 2005 كما سجل مجمل الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمي الوارد إلى الدول العربية خلال الفترة من 1996 إلى 2005 ما قيمته (115.5) مليار دولار وبنسبة تبلغ (1.49%) من الاستثمار الأجنبي الوارد على الصعيد العالمي الدول النامية وبنسبة 5.2%على الصعيد الدول النامية ,وبمعدل تدفق سنوي بلغ نحو(11.5) مليار دولار للمدة ذاتها . وتصدرت الإمارات العربية الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي

المباشر باستقطابها تدفقات تراكمية خلال المدة بلغت (26.397)مليار دولار ما نسبته(22.8%) من إجمالي التدفقات التراكمية تلتها مصر ثم المغرب وكما موضح في الجدول رقم (3):

جدول رقم (3) :تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية خلال المدة (1996 – 2005) (مليون دولار)

السنة / الدولة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	المجموع
الامارات	301	232	258	985-	515-	1.184	1.307	4.256	8.359	12.000	26.397
مصر	636	887	1.076	1.065	1.235	510	647	237	2.157	5.376	13.826
المغرب	357	1.188	417	850	215	2.825	481	2.429	1.070	2.933	12.765
السعودية	–	3.044	4.289	780-	–	20	453	778	1.942	4.628	11.361
لبنان	1.129	150	200	250	1.884	249	257	2.860	1.899	2.573	8.816
السوان	80	98	371	371	298	574	713	1.349	1.511	2.305	7.684
الجزائر	–	260	501	507	392	1.196	1.065	634	882	1.081	6.834
البحرين	270	329	180	454	438	81	217	517	865	1.049	6.104
تونس	2.048	365	668	368	364	486	821	584	639	782	5.843
قطر	351	418	347	113	779	296	624	625	1.199	1.469	5.682
الاردن	339	361	310	158	252	100	64	436	651	1.532	4.415
سوريا	16	80	82	263	787	110	1.030	180	275	500	2.879
سلطنةعمان	89	65	101	39	270	83	26	489	200	715	1.794
موريتانيا	60	1	–	1	16	92	118	214	5	115	590
الكويت	4	20	59	72	40	147-	7	67-	24	250	581
فلسطين	347	7	218	189	16	20	5-	–	3-	–	492
العراق	4	1	7	7-	62	6-	2-	–	90	300	381
جيبوتي	1	2	3	4	3-	3	4	14	39	23	98
الصومال	3	1	–	1-	3	–	–	1-	21	24	45
ليبيا	1	82-	128-	128-	–	101-	145	142	364-	261	533-
اليمن	136-	139-	219-	308-	142-	136	102	6	144	266-	598-
اجمالي الدول العربية	06-	7.288	8.740	2.495	6	7.711	8.074	15.682	21.605	37.650	115.456
	3.582				2.629						

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية 2006 , الكويت. 2007.

أما عدد الشركات متعددة الجنسية الرئيسية المستثمرة في الدول العربية فقد بلغ (490)شركة من اصل(77) ألف شركة على المستوى العالم إلى جانب (4882) شركة شقيقة وفرعية من اصل(773) ألف شركة شقيقة وفرعية على المستوى العالمي وقد تصدرت تونس في استقطابها لهذه الشركة اذ بلغ (142) شركة رئيسية و(2703) شركة شقيقة وفرعية تلتها الإمارات بواقع (51) شركية رئيسية (913) شركة شقيقة وفرعية ثم السعودية (74) شركة رئيسية و(166) شركة شقيقة وفرعية وسلطنة عمان (92) شركة رئيسية و(49) شركة شقيقة وفرعية وكما يوضحه الجدول رقم(4) .

الجدول رقم (4): التوزيع الجغرافي لعدد الشركات متعددة الجنسية المستثمرة في الدول العربية 2005

الدولة	الشركات الرئيسية	الشركات الشقيقة والفرعية	المجموع
تونس	142	2703	2845
الإمارات	51	913	964
السعودية	74	166	240
عمان	92	49	141
المغرب	3	366	369
البحرين	13	87	100
الأردن	16	33	49
باقي الدول العربية	99	565	664
إجمالي الدول العربية	490	4882	5272
إجمالي العالم	77000	7730000	850000

المصدر :بالاعتماد على :المؤسسة العربية لضمان الاستثمار , مناخ الاستثمار في الدول العربية 2006 , الكويت , 2007 ص52

إن الزيادة في حجم التدفقات الأجنبية خلال السنوات الأخيرة تعزي إلى عوامل جاذبة داخلية وعوامل دافقة خارجية ,فعلى الصعيد العوامل الخارجة الدافعة للاستثمار الأجنبي إلى البلدان العربية بمكن تفسير ما يأتي :-

ارتفاع معدل العائد على الاستثمار في الداخل مقارنة بالخارج لاسيما في مجال الموارد الطبيعية كالنفط والغاز والتعدين , واتساع سوق بعض الأنشطة في قطاع الخدمات منها قطاع السياحة والاتصالات والنقل بأنواعه ورواج سوق الاستثمار العقاري , أما عوامل الجذب فهي كثيرة ومتعددة فقد توصلت جهود تهيئة مناخ الاستثمار كنتيجة لتسهيل الإجراءات الإدارية واختصار عددها وتكلفتها والوقت اللازم لانجازها وزيادة عدد المراكز الخدمية الشاملة ,وتوفير المعلومات الضرورية التي يتم البعض منها على شبكة الانترنيت وتحسين درجة الالتزام بمواعيد الإفصاح عن البيانات ودرجة تغطيتها وفقآ للمعايير المتفق عليها دوليا,فضلا عن توسع المنطقة العربية في إطلاق مشاريع المدن الاقتصادية وما يلزمها من بنى تحتية سياسية في مطارات وطرق وسكك حديد وموانئ ,والتزام العديد من الدول العربية باستكمال برامج الخصخصة ,ولم تتوقف الدول العربية عند هذا الحد بل شهدت نشاطها ملحوظا في السنوات الأخيرة على صعيد تنقيح وتطوير واستكمال التشريعات المرتبطة بالاستثمار والمؤسسات المعنية, ففي عام 2005 صدر (59) قانونا جديدا وتعديلا على قوانين قائمة في تسعة دول عربية هدفت بمجملها إلى تحسين المناخ الاستثماري وتسهيل بيئة الأعمال, وقد شملت هذه القوانين والتعديلات تقديم العديد من التسهيلات الإضافية للمستثمرين وتوسيع قاعدة المستفيدين من النشاطات الاقتصادية المختلفة , ففي سوريا والأردن مثلا هدفت القوانين إلى تجنب الازدواج الضريبي وتخفيض الضرائب على الدخل والتعريفة الجمركية , حماية الاستثمارات , مكافحة الفساد , ووضع الخطط المتكاملة لدارة المناطق السياحية , أما في اليمن فقد سمح للأجانب بتملك نسب محدودة وفي قطاعات جديدة لم تكن مفتوحة للاستثمار من قبل مثل القطاع المالي , وفي المغرب ثم تعديل السياسة النقدية , تحرير القطاع المالي ومواصلة إصلاح المؤسسات المالية ودعم المؤسسات المصدرة , أما تونس فقامت بتذليل معوقات الاستثمار وزيادة الحوافز الاستثمارية وفتح قطاعات جديدة للاستثمار (16) .

أما عام 2006 فقد تم إصدار (97) قانونا جديدا وتعديلا على قوانين قائمة في(11) دولة عربية , ففي العراق صدر قانون (13) لسنة2006 أعطى فيه امتيازات للمستمرين الأجانب وحوافز كبيرة وفتح قطاعات جديدة للمستثمرين الأجانب, وفي مصر صدر عن رئاسة الجمهورية وعن جهات (27) قانونا وتعديلا جديدا تتعلق بمجالات عديدة منها , اللائحة التنفيذية سوق رأس المال والتعديلات اللاحقة عليها ووضع ضوابط لممارسة نشاط التسويق والترويج لمجالات الاستثمار وغيرها, وفي البحرين تم إصدار (26) قانونا وتعديلا على قوانين قائمة تتعلق بجوانب عديدة منها مكافحة الإغراق والتدابير الوقائية والتعويض و في دول مجلس التعاون الخليجي ,تنظيم سوق العمل ,مكافحة غسيل الأموال وتحسين بيئة الأعمال, وفي تونس أصدرت السلطة التشريعية عشرة قوانين هدفت إلى تبسيط العديد من الإجراءات منها تدعيم المنظومة المصرفية والتدرج نحو التحرير الكلي للدينار, تفعيل مشاركة المستثمرين الأجانب ,أما السعودية فقد أصدرت ثمانية قوانين جديدة تهدف إلى منح حوافز إضافية للمستثمرين الأجانب لتبسيط إجراءات الاستثمار , وفي سوريا صدر قانون جديد خاص بإنشاء هيئة للاستثمار وتعديلين جديد حول جذب الاستثمارات وتخفيض الضرائب على الدخل , كذلك في ليبيا فقد تم إقرار القانون (86) سنة 2006 وما تبعه من تعديل عليه والذي غطى عدة جوانب منها تخفيض الحد الأدنى من الرأس المال المطلوب لتأسيس مشروع استثماري والسماح لرأس المال الأجنبي المشاركة بنسبة (50%) مع الاستثمار الوطني كما أعفى القانون رأس المال المورد من الرسم وضريبة الاستهلاك على مواد التشغيل المستخدمة في الاستثمارات الداخلة (17) .

وشهدت الدول العربية جهودا جيدة في سبيل تحسين قدرات وفاعلية أجهزتها الوطنية المعنية بترويج الاستثمار, مما يشير إلى التحسن الملموس في هذا الجانب عن ذي قبل, اذ يشير تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2006 إلى حصول زيادة ملموسة في مختلف أنشطة وجهود الترويج للاستثمار التي بذلتها الهيئات الوطنية المعنية بتشجيع الاستثمار التي تميزت عن الأعوام السابقة كما ونوعا سعيا وراء استقطاب حصص أوفر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال يوصف بأنه دائم التغير في كل مكوناته من حيث بروز منافسين جدد وأنماط جديدة من الاستثمار وأساليب جديدة للترويج القطاعي والعام, وتقنيات جديدة للترويج وكذلك من خلال الكفاءة والمرونة في إدارة العلاقة مع المستثمرين

المحتملين ومدى الالتزام ببرامج رعاية المستثمرين الفعلين والقدرة على التكيف مع مستجدات العالمية ومدى تنسيق بين استراتيجيات الترويجية والأهداف الوطنية في كل دولة. تباينت الفعاليات والجهود الترويجية التي عقدتها الدول العربية والتي بلغت نحو (135) فعالية شملت على مؤتمرات وندوات وملتقيات ومعارض وورش عمل ومنتديات واحتفاليات ولقاءات بعضها محلية والأخرى خارجية نظمت في مدن عربية وأجنبية , وقد تصدرت السعودية الدول العربية بتنظيمها(35) فعالية , تلتها الإمارات ومصر(14) فعالية لكل منها , لبنان (13) فعالية , تونس(11) فعالية الجزائر والبحرين (10) فعالية لكل منها , سوريا (7) فعاليات ثم كل من ليبيا والسودان (6) فعالية , هدفت هذه الفعاليات بشكل خاص إلى التعريف بمناخ الاستثمار بالمنطقة والفرص الاستثمارية المتاحة وإمكانية جذب المستثمرين الأجانب للقطاعات ذات الأولوية(18) .

خامسا:- الغرف التجارية والصناعية والزراعية العربية،نشأتها،طبيعة نشاطاتها ,أهدافها:

1- نشأة الغرف العربية.

منذ أكثر من قرن ظهرت الغرف التجارية في البلاد العربية كمؤسسات شرعية يلزم الاشتراك فيها لجميع مؤسسات الأعمال العاملة في بلدانها وتعني هذه الغرف بتعزيز وتطوير مكانة القطاع الخاص العربي والدفاع عن قضاياه في مواجهة تنامي دعاوي الاقتصاد المخطط , وهكذا كانت الغرف واتحاداتها الإقليمية منابر مهمة للقطاع الخاص في مواجهة هيمنة الحكومات على الاقتصاد في العديد من الدول العربية , ومن ثم كان قيام اتحاد يضم كافة الدول العربية ضرورة مهمة للتنسيق والتعاون بين الغرف الأعضاء , فظهر في عام 1951 الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية بناء على قرار اتخذته الدورة الثانية لمؤتمر الغرف العربية المنعقدة في بيروت بتاريخ كانون الأول(ديسمبر) عام 1951 (19), ثم ظهر بعد ذلك نحو ثلاثين عاما اتحاد غرف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي كاتحاد إقليمي يهتم بالغرف المنضوية تحت مظلة مجلس التعاون لدول الخليج العربي ,وفي العام 1988 أسست دول المغرب العربي (ليبيا ,تونس,الجزائر, المغرب ,موريتانيا) اتحاد الغرف الاقتصادية للمغرب العربي(20).

2- طبيعة نشاطات اتحاد الغرف العربية.

نشأت الغرف التجارية الصناعية في الدول العربية كما هو الحال في الدول الأخرى لتكون تجمعات للمؤسسات العاملة في قطاعات اقتصادية مختلفة بحيث تعمل على تأمين مصالحها

والاهتمام بتذليل المشكلات التي تواجهها في عملها والسعي لتأمين بيئة عامة مساعدة لهذه المؤسسات والمساهمة في زيادة البعدين الإقليمي والدولي لهذه المؤسسات عن طريق ربطها بعلاقات مع مؤسسات مماثلة عاملة في الأسواق الإقليمية والدولية. مع أن هذه الغرف وجدت من اجل تعزيز دورها في اقتصادها الوطني وزيادة مساهمتها الاقتصادية والتنموية كما أن هذه الغرف تشكل مؤسسات تتميز بالمرونة والقدرة على الإبداع والتطور وهي لا تتقيد فقط بما يرسم لها من قبل الحكومات وإنما تحاول فوق ذلك أن تسهم في تعزيز إمكانات القطاع الخاص ورفعه نحو تعزيز التنمية والاستثمار , ولا يقتصر دور الغرف العربية بكونها استشارية بل يرتقي هذا الدور إلى أن تصبح الغرف شريك في القرار الاقتصادي , وقد عملت على إرساء وتطوير هذه الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لأنها تصب في أساس التطوير والتنمية , فالاتحاد لعب منذ تأسيسه وحتى اليوم دورا أساسيا في مساندة وتعزيز دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية العربية انطلاقا من مسؤولياته كممثل للقطاع الخاص العربي , فالاتحاد كان له إسهامات أساسية في إرساء وتطوير التعاون بين غرف التجارة والصناعة والزراعية العربية وتوحيد مواقفها في المحافل الاقتصادية والعربية والدولية وتشجيع تبادل الخبرات والمعارف بين هذه الغرف وزيادة معرفة وخبرة وإمكانات الغرف من خلال الندوات المتخصصة لقطاعات الاقتصادية متنوعة مثل (الزراعة , الصناعة , التصدير وغيرها) الرامية إلى زيادة إمكانات وخبرات الغرف ومدبريها وتحديث بعض القطاعات الاقتصادية العربية , كما لعب الاتحاد ولا يزال دورا أساسيا في توقيع اتفاقيات تجارية واستثمارية ومالية بين الدول العربية وشركائها الاقتصاديين حول العالم, ونقل التكنولوجيا المتطورة إلى قطاعات الأعمال الاقتصادية على تنوعها, وإبراز المشاكل التي تواجه ا لقطاع الخاص والسعي إلى تذليلها خلال الاجتماعات واللقاءات مع المرجعيات الرسمية العربية وكان الاتحاد أول من نادي إلى تحرير التجارة بين الدول العربية , وأول من نادي بضرورة تأسيس السوق العربية المشتركة (21), وللاتحاد نشاطات عديدة ومتنوعة تصب أساسا في المؤتمر السنوي واجتماعات مجلسه والدراسات الاقتصادية, والتي من خلالها استطاع أن يشق طريقا لتوثيق التعاون الاقتصادي العربي, ومازال الاتحاد يعمل على اقتراح الأسس والخطوات العلمية لتطوير هذا التعاون وذلك من خلال الدراسات والمذكرات التي يعدها ويعممها على مجتمع رجال

الأعمال العرب, ومن أهم نشاطات الاتحاد هو إنشاء غرف تجارية عربية-أجنبية مشتركة من اجل زيادة فرص التفاعل والتعاون بين رجال الأعمال العرب ورجال الأعمال الدوليين والمساهمة في اندماج مجتمع الأعمال العربي مع مجتمع الأعمال الدولي , وقام الاتحاد خلال السنوات الماضية ولا يزال بتنظيم ملتقيات لرجال الأعمال العرب والأجانب والتي كان لها دور مهم في زيادة نطاق التبادل التجاري والاستثماري بين العالم العربي وشركائه الدوليين, وأنشئ الاتحاد مجالس أعمال عربية دولية كان لها دور أساسي في تقريب وتعزيز التواصل بين مجتمعات الأعمال العربية والدولية.

وقد اتصف نشاط الاتحاد دائما بالشمول وذلك بتأكيده عبر مؤتمراته على ضرورة توسيع نطاق التعاون لاقتصادي ليشمل كافة الدول العربية وجميع القطاعات الاقتصادية, وأهمية تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين المشرق والمغرب العربي عبر تدعيم تعاون الغرف العربية فيما بينها وعلى تنسيق نشاطاتها بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي العربي كما يعمل الاتحاد على تمثيل مصالح رجال الأعمال العرب على المستويين الإقليمي والدولي(22) .

3- أهداف اتحاد الغرف العربية.

لقد قطعت الغرف العربية واتحاداتها العامة شوطا بعيدا في مسيرة مطالبتها لتكون الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي وبالتالي تكون بيوتا للاقتصاديات العربية يجري فيها بحث الشؤون والقضايا الاقتصادية العربية والتنسيق بشكل أكثر فا علية مع القطاع العام . إن الغرف العربية عموما واتحاداتها تتعاون من حيث الخدمات التي تقدمها تبعا لتجربتها والبيئة التي تعمل فيها , ويمكن القول إن الغرف التي نجحت أكثر من غيرها في دورها التنظيمي والتنموي والخدمي قد حظيت بدعم من مجتمع الأعمال التي تعمل من اجله وكذلك من الدولة من حيث اعتبارها مؤسسات تمثل القطاع الخاص وتعد شريكا مع القطاع العام في تحريك النشاط الاقتصادي وجعله متناسبا مع حاجات المجتمع . لقد سعى الاتحاد وبموجب المادة الأولى من دستوره إلى تحقيق الأهداف التالية (23) .

ا-تعزيز التنمية والتكامل والأمن الاقتصادي العربي عن طريق السعي لتنسيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسات والتشريعات الصناعية والتجارية والزراعية وتخفيض وإزالة الحواجز الجمركية والقيود الإدارية عن جميع البضائع التي تنتجها الدول العربية

وتسهيل نظم التحويل النقدي وانتقال الأفراد وتطوير الشبكات ووسائل الاتصال وتحسين توزيعها .

ب- العمل على إنماء الدخل القومي وتوفير فرص العمل لرفع مستوى المعاشي وتنمية الخدمات التعليمية ,والتربوية , والصحية , والاجتماعية وتطوير علاقات العمل .

ج- العمل المشترك على زيادة الرقعة الزراعية في الدول العربية وعلى مكافحة الآفات والأمراض النباتية والحيوانية .

د- زيادة وتحسين الإنتاج الحيواني والزراعي والصناعي في الدول العربية وإتباع سياسة التكامل الاقتصادي التي تسمح بتخصص كل دولة بإنتاج ما هو أكثر ملائمة له وتوحيد الحماية الجمركية وتسهيل انتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية للقيام بمشاريع مشتركة لاستثمار ثرواتها .

هـ- تنظيم وتصريف الإنتاج والدعاية للاقتصاد العربي في الداخل والخارج والعمل المشترك على فتح الأسواق للمنتجات العربية والمساهمة الجماعية في التجارة وفي جميع العلاقات الاقتصادية مع الخارج .

و- الإسهام في مكافحة العلل الاجتماعية والعمل الجدي لإنماء الوعي الأخلاقي وتنمية الشعور بالشرف التجاري.

ز- العمل على اعتماد المواصفات القياسية التي تستهدف تنشيط المبادلات التجارية وتحسين الجودة ومراعاة مصلحة المستهلك .

ح- تبادل المعلومات الفنية في الحقول الزراعية والصناعية والتجارية وسائر الحقول الاقتصادية وتشجيع الأبحاث العلمية والاقتصادية والفنية ونشرها .

ط- رعاية وتدعيم المصالح الاقتصادية العربية في الخارج من خلال إقامة العلاقات والمؤسسات المناسبة لظروف الدول العربية المعنية, وبصفة خاصة إقامة الغرف التجارية العربية الأجنبية المشتركة والمساهمة في أنشطتها.

10- التعاون مع غرف التجارة والصناعة والزراعة في العالم وإقامة المؤسسات المشتركة وتنظيم اللقاءات والندوات معها, لردف الجهود التي تبذلها حكومات هذه الدول من اجل نظام اقتصادي عالمي يقوم على المساواة في الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمحافظة على البيئة والثروات الطبيعية في العالم والحد من التلوث وإخطاره.

ي- تشجيع روح المبادرة الاقتصادية وتدعيم جهود الفعاليات الاقتصادية الخاصة والعامة ونشاطاتها وتمثيلها لدى المنظمات العربية والدولية .

ك- التعاون وعقد الاتفاقيات مع الاتحادات النوعية والمؤسسات والمنظمات الاقتصادية العربية والدولية.

ل - تمثيل أصحاب الأعمال العرب على المستويين القومي والدولي .

م- العمل على تطوير التعاون بين الأجهزة التنفيذية للأعضاء وتدعيم أداء هذه الأجهزة.

ن- خدمة الأعضاء والتنسيق بين مواقفهم في القضايا الاقتصادية العربية وفي المحافل والمؤتمرات والندوات العربية والدولية ,والقيام بتجميع وتخزين المعلومات الاقتصادية والتنسيق بين مراكز المعلومات التابعة لهم.

ص-العمل على نشر الأساليب الإدارية والتكنولوجيا المتطورة والملائمة للظروف العربية وتنمية الموارد البشرية , ونشر الوعي لتحسين كفاءة المنشأة الاقتصادية وإتباع الأسس الاقتصادية السليمة في أدائها .

ع- الدعوة إلى اعتماد التوفيق والتحكيم في فض الخلافات والسعي لإحداث جهاز عربي للتحكيم يعمل بالتنسيق مع أجهزة التحكيم العربية والدولية.

سادسا :- دور الغرف العربية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

في إطار ما يتسم به واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية وحاجاتها الماسة والملحة في تدعيم مناخاتها الاستثمارية حتى تتمكن من منافسة المناخات المماثلة على المستوى العالمي .بات من المحتم أن تمارس كافة الأجهزة العربية ذات العلاقة على المستويين العام والخاص دورا أكثر فاعلية في تحسين مناخ الاستثمار وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى المنطقة العربية ,على أن يتم ذلك على مستوى كل دولة على حدة في إطار التنسيق والتعاون العربي الشامل.

إن الغرف التجارية والصناعية والزراعية العربية واتحاداتها هي احد الأركان المهمة في منظومة توفير البيئة الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر , وذلك باعتبارها أجهزة مؤسسة تعني بتنمية وتطوير قطاعات الأعمال والاقتصاديات العربية . ان هذه الغرف يمكنها ان تلعب دورا كبيرا وفعال في تحسين البيئة الاستثمارية المتاحة , خصوصا وان هذا الدور يزداد خطورة وأهمية في ظل التغيرات الدولية المتسارعة في اتجاه العولمة وثورة

الاتصالات والمعلوماتية, وانتقال رؤوس الأموال بين مختلف دول العالم, ومن ثم وجود منافسة كبيرة في جذب الاستثمارات الأجنبية. ومن هذا المنطلق أصبح لزاما على الغرف العربية واتحاداتها في المرحلة الحالية و المقبلة أن توسع وتفعل أنشطتها في مختلف المجالات التي من شأنها أن تساهم مساهمة فعالة في تحسين مناخ الاستثمار وترويجه في المنطقة العربية والتي يأتي على رأسها:-

1-المساهمة في توفير مناخ جاذب للاستثمار : وذلك من خلال متابعة آراء رجال الأعمال المحليين والأجانب حول مناخات الاستثمار في دولهم وإجراء دراسات المقارنة حولها واقتراح الآليات المناسبة لتحسينها , ويتطلب هذا الأمر أن تتواصل الغرف العربية مع الجهات الرسمية المعنية في بلدانهم والتي لديها سلطة اتخاذ القرار بشأن تطوير مناخ الاستثمار ,وذلك من خلال اللجان المشتركة محليا وعربيا وغيرها من الفعاليات التي تعقدها هذه الجهات والغرف . هذا وقد لعبت الغرف السعودية ومجلسها على سبيل المثال دورا فاعلا في اقتراح التعديلات على العديد من الأنظمة والإجراءات التي تسير عمل قطاع الأعمال وتساهم في نموه وتطويره وليس أدل على ذلك ما شهدته الساحة الاقتصادية السعودية في السنوات الأخيرة من عمليات إعادة الهيكلة المتمثلة بإنشاء المجلس الاقتصادي الأعلى للهيئة العامة للسياحة, كذلك تبني الحكومة السعودية لسياسة التخصيص وغيرها. لقد كان لمبادرات الغرف السعودية و مجلسها دور هام في هذه التطورات الاقتصادية والحيوية وبالتعاون مع الأجهزة الرسمية ذات العلاقة .(24) كما ساهم الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة العربية في دعم الندوات والمؤتمرات التي تقيمها الغرف والاتحادات التابعة لها إذ أكد الاتحاد دعمه ومساندته لاستضافة اتحاد عام العمل السوداني لفعاليات ندوة تنمية الاستثمارات ونقل التكنولوجيا في البلاد العربية الذي انعقد في الفترة من 26-2007/11/27بالخرطوم ,ويأتي هذا الدعم تطبيقا لقرارات وتوصيات اجتماعات الدورة (99) لمجلس الاتحاد التي انعقدت مؤخرا في بيروت بحضور أعضاء مجلس غرف واتحادات التجارة والصناعة والزراعة في البلاد العربية (25)

2 - تنمية خدمات المستثمرين : يتم ذلك عبر توفير كافة المعلومات المهمة للمستثمرين والتي تتضمن ,الوضع الاقتصادي العام للبلد والتشريعات الاستثمارية والضريبية المعمول بها والإجراءات الاستثمارية , والأجهزة المؤسسية التي يتم التعامل معها , وغيرها من

المعلومات التي تعين المستثمر في اتخاذ قرار الاستثمار , وعلى الغرف في هذا الجانب أيضا إجراء مسح شامل للفرص الاستثمارية المتاحة وإعداد دراسات الجدوى الأولية للمشروعات التي يمكن الاستثمار فيها,وتعميم نشرها على اكبر عدد من المستثمرين المحلين الأجانب , بل ونشرها على أوسع نطاق من شبكة الانترنيت .

3-**التواصل مع مختلف الهياكل المؤسسية** المعنية بتنمية الاقتصاد بصورة عامة وتنمية الاستثمار بشكل خاص وعلى كافة المستويات المحلية والعربية والأجنبية ,مثل صندوق النقد العربي , المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وهيئة الخدمات الاستثمارية للاستثمار الأجنبي (فاس) التابعة لمجموعة البنك الدولي والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (ميجا)وذلك عبر توسيع وتكثيف عملية الاتصال من خلال تنظيم الاجتماعات والمؤتمرات الدورية والندوات المتخصصة, وتبادل الزيارات والوفود التي تجمع بين المستثمرين العرب ونضرائهم من الأجانب , وذلك بهدف إحداث نوع من التفاعل فيما بينهم وكسب الخبرات وإمكانية الاستفادة من الدعم والتعاون الذي تقدمه هذه المؤسسات للغرف العربية وتطوير وتوسيع العلاقات الاستثمارية مع الغرف الأجنبية .

4 - **المساهمة في برامج الإصلاح الاقتصادي العام** ,لما لهذه البرامج من تأثير على مناخ الاستثمار , ومن ثم جذب الاستثمارات الأجنبية , ويأتي في مقدمة هذه المساهمة مساندة الغرف للتوجه نحو تفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاديات العربية واقتراح المشاركة في الآليات والفعاليات التي تستهدف تنمية وتنويع مصادر الدخل ومساندة التوجه لانضمام وانخراط المنطقة العربية في الاقتصاد العالمي الجديد, اذ تفترض العولمة الاقتصادية على الدول العربية مجموعة من التحديات التي يمكن بلورتها في توجيه معظم دول العالم لتبني سياسة الاقتصاد الحر , وبروز آفاق جديدة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ,وعملقة المؤسسات الاقتصادية وتعزيز قدراتها الإنتاجية والتصديرية والدخول في تحالفات إستراتيجية وتكتلات إقليمية , الأمر الذي فرض على مجتمع الأعمال العربية مجموعة كبيرة من التحديات التي تمثل أهمها تزايد حدة المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية ويستدعي هذا الأمر قيام مؤسسات الأعمال بمؤازرة ودعم الغرف في إحداث تغيرات جذرية ببنيتها الهيكلية بما يؤهلها لمواجهة هذه المنافسة , وتشمل هذه التغيرات تطوير أساليب

الإدارة والإنتاج والتسويق وإعداد الكوادر البشرية المؤهلة وغيرها مما يتطلبه دعم الغرف العربية واتحاداتها للقطاعات الإنتاجية.

5- **تطوير الهياكل التنظيمية للغرف العربية واتحاداتها** لمواكبة التغيرات المحلية والعالمية المؤثر على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف القطاعات الاقتصادية ,كإنشاء إدارات الاستثمار أو لجان متخصصة لشؤون منظمة التجارة العالمي أو التجارة الالكترونية أو الاستثمار الالكتروني , فضلا عن بلورة مجموعة متنوعة من الخدمات التي تلائم التطورات التي طرأت على بنية الاقتصاد العالمي من خلال ممارسة تشكيلية متنوعة من الأنشطة التي تلبي الاحتياجات المتجددة للقطاع الخاص والمستثمرين بالقدر الذي يمكن معه زيادة مشاركة الاستثمارات الأجنبية للاستثمارات المحلية في عملية تنمية الاقتصاد الوطني ,بل ويتطلب هذا الجانب أيضا العمل على تعديل تشريعات وبرامج الغرف ذاتها بإضافة مهام جديدة إليها لإعطائها مزيدا من الصلاحيات, بما يتناسب والتطور الحاصل في أساليب التجارة والاستثمار على المستوى العالمي.

6- **تحديد الفرص الاستثمارية وتعريف المستثمرين بها** وبمناخ وحوافز الاستثمار في البلدان العربية ,وذلك بالسعي لتحسين وتطوير قدرات وفاعلية الأجهزة الوطنية المعنية بترويج الاستثمار ,فضلا عن التوسع في العملية الترويجية من خلال إقامة المؤتمرات والندوات وملتقيات ومعارض وورش عمل ومنتديات واحتفالات ولقاءات محلية وخارجية يتم تنظيمها في مدن عربية وأجنبية ,والتي تهدف بشكل خاص إلى التعريف بمناخ الاستثمار في المنطقة وتحديد الفرص الاستثمارية المتاحة , وجذب المستثمرين إلى القطاعات ذات الأولوية في البلد , وعرض الحوافز وإبراز المزايا التي شملت عليها قوانين الاستثمار الأجنبي , كما تهدف إلى توقيع مذكرات تفاهم وتأسيس شركات استثمارية ضخمة والتعريف بالتطورات والإصلاحات التي طرأت على بنية الاستثمار .

7- **السعي لإعطاء دفعة قوية لتنمية الصادرات** وتفعيل دور الأجهزة المؤسسية الداعمة لها . اذ ينبغي على الغرف العربية في هذا الشأن التنسيق مع هذه الأجهزة لصياغة برامج خاصة لمعالجة المعوقات التي يواجهها المصدرون وتوجيههم إلى كيفية الاستفادة المثلى من برامج منظمات تمويل وائتمان الصادرات وتدريبهم على كافة الأمور المتعلقة بعملية التصدير والتسويق الدولي ومساعدتهم على اختراق الأسواق الخارجية بمختلف الوسائل الممكنة ,

والتي منها القيام بترويج المنتجات في الأسواق الخارجية من خلال المعارض التي تشارك فيها أو تقوم بتنظيمها , الأمر الذي من شأنه تنشيط التجارة والاستثمار في المنطقة العربية مما يمثل عامل جذب للمستثمرين الأجانب .

8- **الدعوة لتحسين البيئة الإدارية** وتوفير المناخ الاجتماعي الملائم لاستقطاب المستثمرين الأجانب بما لا يتنافى مع معتقدات وعادات الدول العربية وذلك بالتيسير على المستثمر الأجنبي في إنشاء استثماراته وإداراتها من خلال تمتع المستثمر بحرية الدخول والخروج والإقامة وحتى ما يتعلق باستثماراته لدى الجهات الحكومية المختلفة ,والعمل على تطبيق نظام الحكومات الالكترونية, وتوفير قدر اكبر من الشفافية في نشر المعلمات المتعلقة بالاستثمار وإيجاد حد مناسب من وسائل الاستقرار الاجتماعي بجوانبه الأساسية والكمالية ,وعلى الغرف العربية أن تمارس الدعوة لهذين الجانبين من خلال التنسيق والتعاون مع الجهات الحكومية المعنية بجذب الاستثمارات الأجنبية.

9- **تأكيدا للأهمية المتزايدة لقطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة** تقع على الغرف العربية مسؤولية دعم هذه الأعمال من خلال إعداد برامج تأهيل وتقديم خدمات الاستشارة وتنسيق النشاطات ومتابعتها مع الأطراف الأخرى وإنشاء حاضنات الأعمال بهدف توفير البيئة التجارية والصناعية المناسبة لجذب رؤوس الأموال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من مصادر محلية أو على هيئة استثمار أجنبي, كما هو معمول حاليا في بعض البلدان العربية إذ قامت خلال عام 2005 غرف التجارة والصناعة العربية في السعودية والأردن والكويت وعمان بتأهيل وتدريب الشباب لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم العديد من البرامج وتنظيم دورات تدريبية في مجال تسويق وبحث والتطوير وإنشاء حاضنات الأعمال الخاصة بهذه المشاريع وإطلاق برامج المستثمر الصغير بالتعاون مع المصارف المحلية.

10- **استخدام تقنيات الترويج الالكتروني** والذي يرتكز على القطاعات الاستثمارية ذات الأولوية والتعريف الواسع بالفرص الاستثمارية المتاحة, وإعداد خرائط استثمارية ونشرها الكترونيا ويتم ذلك من خلال إنشاء مواقع شبكية تابعة للغرف العربية باللغتين العربية والانكليزية .

11- **إنشاء مؤسسات مرجعية للبحوث والدراسات** والترويج لنماذج اقتصادية ناجحة وإعداد دراسات عن القطاعات الاستثمارية الواعدة وتوزيع كتيبات خاصة بالمناطق الحرة.

12- **التعاون مع غرف التجارة الأجنبية** وجمعيات المستثمرين المحلية والعربية على حل مشاكل المستثمرين القائمين.

الاستنتاجات والتوصيات.

من خلال الدراسة ثم استخلاص مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

1- تبين من تحليل اتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حدوث تطورات واضحة فيها وكان للبلدان المتقدمة فيها وكان للبلدان المتقدمة حصة الأسد من هذه التدفقات بسبب الانفتاح العالمي للأسواق وتسارع عولمة النشاط الإنتاجي, أما البلدان النامية فكان نصيبها ما يقارب 37% من التدفقات العالمية لعام 2005 في حين كانت حصة البلدان العربية متدنية بلغت في أحسن الأحوال 4.1% من التدفقات العالمية , وذلك لتخوف المستثمر الأجنبي من الدخول إلى الأسواق الدول النامية بسبب متغيرات الأوضاع الاقتصادية والسياسة فيها من جهة وتخوف حكومات هذه الدول من سيطرة الأجانب على رأس المال الوطني خاصة الأنشطة الإستراتيجية من جهة أخرى .

2- اتجاه الدول العربية نحو سياسات التحرر الاقتصادي وتبني إستراتيجية التحرر المالي والمصرفي وهذا واضح من خلال تغير البيئة التشريعية والقانونية إذ صدرت العديد من القوانين والتشريعات المرتبطة باستثمار والمؤسسات المعنية بها .

3- كشفت الدراسة عن حاجة الدول العربية لتعزيز مقدراتها التنافسية على جذب الاستثمارات بالحد من هجرة الرساميل العربية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية من خلال تحسين مناخ الاستثماري بها , وضرورة التعامل مع هذا المناخ كنظام متكامل تتفاعل جميع أجزائه لتحقيق هدف تشجيع الاستثمار في المنطقة , فبرغم حدوث تقدم ملموس في عدد من الدول العربية في مجال تطوير الأنظمة الاستثمارية والضرائبية وأنظمة فض المنازعات وغيرها من النظم ذات الصلة بالاستثمار, إلا أنها كشفت الحاجة للعديد من جوانب الدعم في المجالات النمو الاقتصادي , والبنية الأساسية , وترويج الاستثمارات , والبيئة الإدارية والاجتماعية.

4- لا يوجد هناك اثر واضح لدور المؤسسات المهنية ومنها الغرف العربية في تفعيل وتنشيط البيئة الاستثمارية في الدول العربية .

التوصيات:

1- تفعيل دور القطاع الخاص مع الحفظ علاقة متوازنة بين الدولة وهذا القطاع لما هذا العلاقة من أهمية , وجعل أي منهما هدفا بحد ذاته يترك تداعيات اقتصادية واجتماعية كبيرة , لأن القطاع الخاص يحمل أفكارا ونظرت مصلحيه ضيقة وان لا يمكن أن يكون في حيز المجتمع ما لم يكن هذا المجتمع مسيطرا على هذا الطموح عن طريق الدولة , فالحكومة يجب أن يكون دورها مكملا وليس متضربا القطاع الخاص.

2- تتطلب عملية تحسين مناخات الاستثمار بالدول العربية التعامل مع المناخ الاستثماري كنظام متكامل متفاعل باستكمال مقومات مناخ الاستثمار على مستوى كل دولة على حدة, وأيضا على مستوى عال من التنسيق العربي العام, ويتطلب هذا الأمر بادئ ذي بدء خلق آليات عربية مشتركة لدراسة ما يجب أن يكون عليه مناخ الاستثمار العربي في ظل المناخات العالمية المماثلة , وذلك انطلاقا من المزايا الاستثمارية النسبية التي تتمتع بها المنطقة , على ان تلعب الغرف العربية دورا أكثر فعالية في إطار هذه الآلية من خلال السعي للمساهمة في توفير مناخ الاستثمار وتنمية خدماتها المقدمة للمستثمرين, والتوصل مع الأجهزة المؤسسية والمعنية بتنمية الاستثمارات , والمساهمة في برامج الإصلاح الاقتصادي العربي العام وعلى المستوى الوطني , والترويج للفرص الاستثمارية , وتنمية الصادرات و والدعوة لتحسين البيئة الإدارية والاجتماعية مع تطوير هياكلها التنظيمية وتعديل تشريعاتها بما يساهم في القيام بهذا الدور الحيوي على المستوى عالي من الكفاءة والفاعلية .

3-على الغرف العربية أن تلعب دورا أكثر فعالية من خلال تشكيل مؤسسات تتميز بقدرة عالية من الإبداع والتطور , وان لا تتقيد فقط بما يرسم لها من سياسات من قبل الحكومات وإنما تحاول فوق ذلك أن تسهم في تعزيز إمكانات القطاع الخاص ودفعه.

الهوامش :

1-محمد زكي الميسر, العلاقات الاقتصادية الدولية , دار النهضة العربية,ط2.القاهرة,1975 ص45

2- جيل برتان , الاستثمار الدولي ,ترجمة على مقلد, منشورات عويدات ,بيروت ,ط2 1982, ص 10-11

3- عبد السلام ابو قحف ,السياسات والأشكال المختلفة للاستثمار الأجنبية, مؤسسة شباب الجامعة,1989 ص15 .

4- عبد الله المالكي, تدابير تشجيع استثمار رؤوس الأموال العربية في المشاريع الصناعية والسياحية والعمرانية الأردنية,عمان,ط1,1974,ص16.

5- زياد رمضانو مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي , دار وائل للطباعة والنشر ,عمان, الأردن 2002 ص96.

6-عبد السلام ابو قحف , اقتصاديات الاستثمار الدولي , المكتب العربي الحديث, الإسكندرية 1992 ص397.

7- فريد النجار , الاستثمار بالنظم الالكتروني والاقتصاد الرقمي , مؤسسة شباب الجامعة ,اسكندرية 2004, ص203.

8- حسين علي خربوش , الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق , دار زهراني , عمان 2006 ص185.

9- صندوق النقد الدولي, التقرير الاقتصادي العربي الموحد, ابو ظبي 2006 ص26.

10- اسامة كردي, افاق وضمانات الاستثمارات العربية – الاوربية, مركز الدراسات العربي-الاوربي, دار بلال, بيروت 2001 ص 288.

11-جيمس د. وولفنسون. تحسين مناخ الاستثمار, التقرير عن التنمية في العالم 2005, البنك الدولي 2006 ص1.

12 نفس المصدر السابق-ص12.

13- أسامة كردي- آفاق وضمانات الاستثمارات العربية- الاوربية- مصدر سابق ص250.

14- ادارة القوى العاملة والتدريب, نكتب العمل الاوربي, الشركات متعددة الجنسية وسياسات الاستخدام في البلاد العربية, القاهرة, الطبعة الثانية 1999 ص18.

15- مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد) تقرير الاستثمار الدولي 2006 .
16 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005, الكويت 2006 ص58.
17- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مناخ الاستثمار في الدول العربية 2006 , الكويت 2007 ص62-63.
18- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار, مناخ الاستثمار في الدول العربية 2006, مصدر سابق ص69-70.
19- عدنان القصار, رئيس اتحاد الغرف العربية, مقالة منشورة في جريدة الشرق ,قطر , الدوحة, العدد 2322 يوم الاثنين 24 ديسمبر 2007 ص2.
20- عدنان القطار, رئيس اتحاد الغرف العربية, مصدر سابق ص3.
21- الياس غنطوس, دور الغرف التجارية في تعزيز الاقتصاديات العربية ,مجلة الملتقى, غرفة تجارة وصناعة قطر, العدد 355 لعام 2007 ص52.
22- الياس غنطوس, نفس المصدر السابق ص53.
23- موقع اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية العربية .
http://www.gucciaac.org.lb/arabic index general/union.htm
24- اتحاد غرفة تجارة وصناعة جدة.
w.w.w.Jada.t.r.com..
25- اتحاد غرفة تجارة وصناعة السودان.
www. Sudan esonline.com.